CD/PV.1131*

12 March 2009

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وواحد وثلاثين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الخميس، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد شيتساكا **شيبازيوا** ..... (زمبابوي)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢.

(A) GE.12-61536 180712 190712

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٣١ لمؤتمر نزع السلاح.

بين يدي قائمة تضم أربعة متحدثين سيخاطبون الجلسة العامة لهذا اليوم. أعطي الكلمة إلى السيد كلاوس – بيتر غوتوالد، مفوض حكومة ألمانيا الاتحادية لشؤون تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

السيد غوتوالد (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني غاية الشرف أن أحضر مؤتمر نزع السلاح في هذه اللحظة الحرجة التي يتعاظم فيها الأمل في جميع أنحاء العالم بأن تتاح فرصة جديدة للجهود الدولية في مجال نزع السلاح. ولما كانت هذه أول مرة أخاطب فيها المؤتمر بصفتي الحالية، اسمحوا لي بأن أعرب عن بالغ تقديري واحترامي لجميع الأنشطة الهامة التي اضطلع بها لنزع السلاح في هذه القاعة المهيبة. والحق أني ذكرت قبيل قليل إلى بعض الزملاء هنا أني شاركت في أعمال مؤتمر نزع السلاح في مطلع التسعينات عندما نجحنا في مفاوضاتنا بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ وهذا، إذا جاز القول، هو المحور الذي ينبغي أن يركز عليه المؤتمر. ويحدوني أمل عريض أن يتابع ذلك مجدداً قريباً جداً. فقد رأت صكوك نزع السلاح الرئيسية النور في مؤتمر نزع السلاح، مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن هذا الأمر ينبغي أن يشجعنا على بذل المزيد من الجهود لإثبات ما ينطوي عليه المؤتمر من قدرات. وينبغي للمؤتمر أن يتحمل مسؤوليته الرئيسية مجدداً، كما ذكرت، وهي أنه منبر المجتمع الدولي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح.

ولما كانت هذه أول مرة يتناول فيها الوفد الألماني الكلمة في هذه الجلسة، اسمحوا لي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على تولي منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح أثناء دورته لعام ٢٠٠٩. وأود أن أؤكد لكم وسائر الرؤساء الستة الذين ترأسوا مؤتمر نزع السلاح في العام ٢٠٠٩ دعم وفد بلدي الكامل لجهودكم الهادفة إلى توجيه دفة هذا المؤتمر للخروج من المأزق الذي طال أمده. وأود أيضا أن أشيد بكم وبباقي الرؤساء الستة والمنسقين على المناقشات المفيدة التي أجراها المؤتمر في هذه السنة تحت رعايتكم.

ومع أن تهديد الأسلحة النووية قد يكون أقل حضوراً في الأذهان وفي وسائل الإعلام اليوم منه إبان الحرب الباردة، فإن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي يظل أحد التحديات الرئيسة التي تواجه المجتمع الدولي. وقد أعطى التجاوب الهائل مع مقالات هنري كيسنجر وسام نون وويليام بيري وجورج شولتز إشارة واضحة: لا يمكن أن نتحمل اتخاذ موقف سلبي. إننا نحتاج إلى تجديد الجهود في سبيل نزع السلاح النووي نهائياً في إطار حملة "إخلاء العالم من الأسلحة النووية" (Global Zero) باعتبارها حلاً عقلانياً ومستداماً في الأمد الطويل لضمان أمننا. لذا، فأنا مسرور بأن أربعة رجال دولة ألمان سابقين – هلموت شميت وريتشارد فون فايزساكر وهانس – دييترش وإيغون باهر – ساهموا بأفكارهم دعماً لرؤية عالم خال من الأسلحة النووية.

إن كون كل هؤلاء "الحكماء"، الذين لا يمكن اتهامهم بأنهم "أدعياء سلام"، بل هم سياسيون ينتهجون نهجاً واقعياً، مقتنعين اليوم بـ "إخلاء العالم من الأسلحة النووية" يؤكد على أن الاستخدام العسكري للأسلحة النووية أضحى موضع شك أكثر فأكثر في نزاعات هذا القرن. ومن جهة أخرى، يتعاظم خطر امتلاك إرهابيين أسلحة ومواد نووية وسيظل ذلك أحد التهديدات الرئيسية إن لم تُتخذ إجراءات لتقليص أعداد تلك الأسلحة تقليصاً ملحوظاً.

ولا يمكن أن نتوقع بلوغ هدف "إخلاء العالم من الأسلحة النووية" في الأمد القصير، لكن ينبغي أن نتشرّب رؤية أولئك "الحكماء" وأفكارهم فنهتدي بها ونتشجع على بذل المزيد من الجهود في مجال نزع السلاح النووي.

ويبدو المناخ الدولي الراهن مهيئاً تهيؤاً أفضل بكثير لبذل هذه الجهود اليوم منه في السنوات الماضية. إننا نرحب بما عبرت عنه إدارة الولايات المتحدة الجديدة من دعم لهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونرحب كثيراً أيضاً بتعهد الإدارة الجديدة بالتبكير بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبالتفاوض والتحقيق أكثر في الإجراءات المفضية إلى تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، علاوة على الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وتساعد هذه الإجراءات على تهيئة الطريق لانتهاج سياسات موجهة نحو نزع السلاح النووي في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعكس تغير الظروف الأمنية في القرن الحادي والعشرين. وتمس الحاجة إلى هذا الزخم الجديد من أجل تحديد الأسلحة ونزع السلاح على مستوى متعدد الأطراف.

وتتيح هذه السنة عدداً من الفرص لإثبات جدية التزامنا.

ويعدّ المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ موعداً رئيسياً في مساعينا المشتركة. فلا يمكن لنظام المعاهدة والمجتمع الدولي ككل تحمل فشل آخر كما حدث في عام ٢٠٠٥. ولا يفصل بيننا وبين ذلك الموعد سوى ١٤ شهرا لإنجاح المؤتمر. ولبلوغ هذا الهدف، نحتاج إلى تذكير أنفسنا بالاتفاق الأساسي الذي تستند إليه المعاهدة والتأكيد عليه مجدداً، وجعل هذا الاتفاق عماد تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي: العلاقة المترابطة والمتضافرة بين أركان المعاهدة الثلاثة، أي الالتزام بعدم الانتشار وبنزع السلاح النووي، إضافة إلى الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وللتغلب على التحديات الراهنة التي يطرحها نظام المعاهدة، نحتاج ليس إلى مواصلة جهودنا المشتركة صوب عدم الانتشار وتعزيز هذه الجهود فحسب، وإنما إلى قيام الدول الحائزة لأسلحة نووية باتخاذ إجراءات ملموسة للوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة أيضاً. إن استعداد حكومة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لإبرام اتفاق ملزم قانوناً يخلف معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت – ١) – كما بينه وزيرا الخارجية الأسبوع الماضي في جنيف – يوجه الرسالة الصحيحة. وفي شهر

أيار/مايو القادم، أثناء انعقاد اللجنة التحضيرية الثالثة، سيتسنى لنا إعداد المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العام المقبل أفضل إعداد ممكن. فإذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة والثقة المتبادلة، إضافة إلى الالتزام المشترك والمستمر بجميع أهداف معاهدة عدم الانتشار، فأنا واثق بإمكان نجاح المؤتمر الاستعراضي وسينجح.

ونحتاج علاوة على ذلك إلى تطوير المبادرات القائمة الرامية إلى توفير ضمانات الإمداد بالوقود النووي المتعددة الأطراف. ففي عام ٢٠٠٧، اقترحت ألمانيا مرفقاً للتخصيب متعدد الأطراف تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية سميناه "مشروع مأوى التخصيب المتعدد الأطراف". وفي خلال الحلقة الدراسية التي ينظمها بعد ظهر هذا اليوم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن "النهُج المتعددة الأطراف المتعلقة بدورة الوقود النووي"، سيتاح لنا ما يكفي من وقت لعرض هذه المبادرة ومناقشتها باستفاضة، وأشكر المعهد على ترتيبه هذه الندوة بشأن هذا الموضوع المهم. وأود هنا أن أقتصر على القول إننا نعتقد أن من شأن مقترح مشروع المأوى أن يبدد كلاً من الشواغل المشروعة لأعضاء معاهدة عدم الانتشار المهتمين بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، فيما يتعلق بدورة الوقود النووي والإمداد به، والشواغل المتصلة بالانتشار.

وهنا أيضاً، وفي هذا المكان بالذات، ينبغي ألا نفوّت سنة أخرى دون إثبات حق المؤتمر في الوجود. إن ألمانيا مقتنعة بأن مؤتمر نزع السلاح، على مدى السنتين المنصرمتين، بفضل مهارة رؤساء المؤتمر في السنتين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وجهودهم، قد أحرز تقدماً في تقريبنا من الاتفاق على برنامج عمل، الذي هو شرط مسبق لبدء المفاوضات داخل المؤتمر. وما فتئت ألمانيا تعمل على اعتماد برنامج عمل وما انفكت تثبت مرونتها في هذا الصدد. لقد أيدنا ما يسمى "مقترح السفراء الخمسة" في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ والوثيقة L.1 في عام ٢٠٠٧، وما نزال نؤيد كلياً مقترح آذار/مارس ٢٠٠٨ المتعلق ببرنامج العمل كما يرد في الوثيقة CD/1840.

إننا مستعدون للاستمرار في التحلي بهذه المرونة التي قام الدليل عليها قصد الخروج من المأزق الذي وقع فيه المؤتمر، ونتمنى أن يتحلى جميع أعضاء المؤتمر بذات المرونة بشأن برنامج العمل. إننا نحث من ثم جميع الأعضاء على المشاركة في دعم اعتماد برنامج عمل على أساس المقترح الوارد في الوثيقة CD/1840 أو على الأقل عدم إعاقته. إن ذلكم حل وسط صيغَ بعناية وروعي فيه توازن دقيق، ونعتقد أنه يأخذ آراء جميع الأطراف في الحسبان ونتصور أن الجميع سيقبله.

ونعتقد أن برنامج العمل ليس غاية في حد ذاته وإنما مجرد أداة ينبغي أن تُقْدر المؤتمر على أداء مهامه؛ والحق أننا جميعاً سنسدي خدمة للمجتمع الدولي أفضل بكثير إذا نحن وظّفنا طاقتنا في الأعمال الموضوعية بشأن القضايا الوجيهة، بما فيها المفاوضات، عند الاقتضاء، عوضاً عن مجرد إجراء نقاشات مطولة بشأن قضايا معظمها شكلي وإجرائي.

ومن الواضح أن ألمانيا مستعدة للمشاركة في المناقشات المواضيعية بشأن البنود المدرجة في الوثيقة CD/1840: نزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية؛ ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ ووضع ترتيبات دولية مناسبة تكفل للدول غير الحائزة لأسلحة نووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها؛ والقضايا الأخرى المتعلقة بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ومما لا شك فيه أن ألمانيا تريد مواصلة هذه النقاشات المواضيعية من منظور واضح يتجلى في بدء المفاوضات بشأن هذه القضايا متى كان الوقت مناسباً.

ونحتاج إلى تجديد الجهود لاتخاذ خطوات جوهرية في النهاية من أجل بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذه هي الخطوة المنطقية التالية، إلى جانب دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتعطي ألمانيا، بمعية شركائها في الاتحاد الأوروبي، أولوية مطلقة للمفاوضات، في مؤتمر نزع السلاح، دون أي شروط مسبّقة، بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع أسلحة نووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، باعتبار هذه المعاهدة وسيلة لتعزيز كل من نزع السلاح وعدم الانتشار. وبعد مناقشات مثمرة ومشجعة للغاية بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح في السنوات الماضية، من الواضح أن المسألة كانت جاهزة للتفاوض بشأنها منذ أمد بعيد، وينبغي ألا نضيع المزيد من الوقت الثمين.

وندرك استمرار وجود اختلافات جوهرية بشأن محتوى معاهدة من ذلك القبيل، سيما ما يتعلق بمسألتي النطاق والتحقق. والموقف الذي ما فتئت ألمانيا تتخذه هو أن إمكان التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يصب في مصلحة المجتمع الدولي وجهوده الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار. والواقع أنه ينبغي عدم استبعاد أي شيء من المفاوضات، إن تقرر بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونظل مخلصين لهذا الالتزام، ونحن مستعدون للانخراط كلياً في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ذات مصداقية ويمكن التحقق منها هنا في المؤتمر. ونرحب بشدة في هذا الصدد بما أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة، هيلاري كلينتون، بمجرد اعتمادها في هذا المنصب في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، من أن الإدارة الأمريكية الجديدة "ستبذل جهودها لإحياء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها".

وريثما تبدأ مفاوضات من هذا القبيل، اقترحت ألمانيا في ورقة عمل قدمتها إلى اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٨، في جملة ما اقترحت، إنشاء فريق من الخبراء العلميين، في إطار مؤتمر نزع السلاح، لدراسة الجوانب التقنية المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. إن بإمكان فريق الخبراء هذا أن يكون عوناً في المناقشات في المؤتمر ومعالجة الجوانب التقنية المتعلقة بأمور منها التعريفات ونطاق المعاهدة والتحقق منها. ولا يمكن للفريق بالطبع أن يحكم مسبقاً على أي نتيجة تخلص إليها مفاوضات المؤتمر.

وإضافة إلى وقف إنتاج المواد الانشطارية لصنع أسلحة، لا بد من فعل المزيد لتعزيز الأمن والشفافية والتحكم في مخزونات المواد الانشطارية على الصعيد العالمي. وتدعم ألمانيا المبادرات التي تنص على الشفافية والمساءلة بشأن مخزونات المواد الانشطارية قصد بناء الثقة وتخفيف حدة التوترات.

وألمانيا مستعدة، بمعية جميع الأطراف المهتمة، لأن تتعامل مع هذه القضايا بالمزيد من الفعالية. ونتطلع إلى هذه السنة بكثير من الأمل والرجاء في أن يتحقق تقدم فعلي في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غوتوالد على هذا البيان الذي يوضح لنا استعداد بلده في مجال نزع السلاح. المتحدث التالي على قائمة المتحدثين هو سعادة سفير مصر الموقر، السيد بدر.

السيد بدر (مصر): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أغتنم هذه المناسبة للإشادة بكم على جدارتكم في إدارة أعمال المؤتمر.

ولما كان الجزء الأول من دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٩ قد أشرف على الانتهاء، اسمحوا لي بأن أتوجه إلى الحضور باختصار لإلقاء الضوء على مسألة تعيرها مصر أبلغ الأهمية. ولما كانت هذه المسألة قد عولجت، في أول الأمر، في عام ١٩٩٥، في إطار معاهدة عدم الانتشار، فإن مصر تعتقد أن مؤتمر نزع السلاح، الذي يقوم بدور محوري في الجهود الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، هو مع ذلك منبر مناسب لنا للتشديد على الشواغل التي تشغلنا والأهمية التي نوليها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وعندما يبدأ الجزء الثاني من هذه الدورة عمله في منتصف أيار/مايو، ستكون الدورة الثالثة والأخيرة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار لعام ٢٠١٠ قد اختتمت أعمالها. وستكون النجاحات والإخفاقات قد تبينت وسنكون قد قطعنا المرحلة النهائية من المسار المؤدي إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. لذا، يشعر وفد بلدي بأن من اللازم إلقاء الضوء بوضوح الآن على أنه تحدونا آمال عريضة بأن تعالج اللجنة التحضيرية المقبلة معالجة سليمة وديناميكية السبل والوسائل العملية الجديرة بتفعيل قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وما نزال نرى أن مصداقية معاهدة عدم الانتشار وقدرتها على الاستمرار ستظل عُرضة للتقويض ما لم تنفَّذ أي من عناصر مجموعة القرارات والمقررات التي اعتمدت عام ١٩٩٥.

وتستند الدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إلى أرسخ الأسس من داخل معاهدة عدم الانتشار ومن خارجها على السواء. فالمادتان السادسة والسابعة من هذه المعاهدة، وقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، والمقرر ٢ لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها لعام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، وقرارا مجلس الأمن ٤٨٧(١٩٨١) و٦٨٧(١٩٩١)،

وقرار الجمعية العامة ٦٣/٣٨ الصادر في عام ٢٠٠٨، إضافة إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦، وغير ذلك من النصوص، كل ذلك يساهم في إيجاد إطار متين وواضح ومتضافر يجعل من إنشاء تلك المنطقة ضرورة عالمية، وتسليط الضوء جماعياً على أن عدم تحقيق تقدم في هذه المسألة يديم وضعاً يمثل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين، ويزيد من احتمال سباق للتسلح النووي في المنطقة.

ويجب معالجة وتدارك عدم وجود إرادة سياسية لدى بعض الدول لتنفيذ التزاماتها عن طريق اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لتنفيذ تدابير ملموسة وعملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وتتطلع مصر في هذا الصدد إلى تلقي رد رسمي على الاقتراحات العملية غير الشاملة الواردة في ورقة العمل التي قدمتها مصر في الدورة الثانية المعقودة في عام ٢٠٠٨ للجنة التحضيرية لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتعتقد مصر أن تحديد وقت العمل راجع إلينا، ونحن مستعدون للتعاون مع دول أخرى لتحقيق ما يعد هدفاً جماعياً أساساً. ونرحب في هذا المقام بالبيان المهم الذي أدلى به مؤخراً سعادة وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي الموقر، السيد لافروف، لدى إشارته إلى أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سعادة سفير مصر الموقر على بيانه. والآن، أعطي الكلمة لسعادة سفير تركيا الموقر، السيد أحمد أوزومسو.

السيد أوزومسو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، لما كانت هذه أول مرة آخذ فيها الكلمة، اسمحوا لي بأن أهنئكم أحر تهنئة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. نشكركم وسائر الرؤساء الستة على جهودكم الدؤوبة.

ويشكر وفد بلدي أيضاً منسقي بنود جدول الأعمال على عملهم الجاد وعلى التقارير التي قدموها شفاهة يوم الخميس الماضي. ويتوافق التوجه الرئيسي للأفكار الواردة في بنود جدول الأعمال السبعة إلى حد بعيد مع استنتاجات مداولاتنا في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

وقد عرضنا موقفنا العام من بنود جدول الأعمال السبعة في البيان الذي ألقيناه في الجلسة العامة التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتبادلنا أفكارنا بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي أثناء الجلسات غير الرسمية. وأود اليوم بسط القول في موقفنا، سيما بشأن القضايا الأساسية الأربع.

وكان جوهر تفكيرنا بشأن بندي جدول الأعمال ١ و٢ عبارة عن نهج متوازن بشأن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. إننا لم نفتأ ندافع عن كون نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي ركائز يجب أن تعالَج على قدم المساواة. ويسرنا ملاحظة أن هذا النهج اكتسب مزيداً من التأييد. وينبغي تجديد التأكيد على التعهد بتنفيذ جميع الدول الأطراف، الحائزة لأسلحة نووية أو غير الحائزة لها، الالتزامات القانونية والسياسية المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار ووضع ذلك التعهد موضع التطبيق.

إننا لم نفتأ نشجع في هذا السياق على انتهاج نهج تدريجي وواقعي إزاء تنفيذ أهداف المادة السادسة. وينبغي أن نستند إلى اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح القائمة المنبثقة عن المعاهدة، وكذا استنتاجات المؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار اللذين عقدا في عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠.

ونرحب بالتحول في نموذج التفكير النووي. فقد تقلص الدور المنسوب للأسلحة النووية في سياسات الأمن والدفاع. وكانت الإنجازات في مجال نزع السلاح النووي هائلة. ومن شأن خفض المزيد من القوات النووية وزيادة الحد من مفعولها أن يعطي قوة دفع جديدة للجهود الراهنة. والحفاظ على الزخم مهم جداً في نجاح اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار والمؤتمر الاستعراضي المقبلين.

وبإمكان مؤتمر نزع السلاح أن يؤدي دوراً تاريخياً في هذا الظرف. فإحراز تقدم في عملنا هنا قد يمثل لبنة تكمل اللبنات الأخرى. وبعد الاتفاق على برنامج عمل، يمكن للمؤتمر أن يشرع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وترى تركيا ضرورة اعتماد نهج شامل وغير تمييزي في التعاطي مع المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونشجع الدول الأعضاء على التحلي بالمرونة بخصوص الأساليب التي ترد في ولاية معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بحيث نستطيع التوصل إلى توافق في الآراء ضمن إطار زمني معقول. ومن شأن هذا المطمح أن يرسل إشارة إيجابية للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو. ونحن مستعدون لدعم جهود الرؤساء الستة في هذا الصدد.

إن تركيا، بوصفها دولة مدرجة في المرفق ٢ من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ما انفكت تشارك بفعالية في المؤتمرات المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من المعاهدة منذ عام ١٩٩٩. وعلينا أن نستمر في تشجيع الدول المعنية على التصديق على المعاهدة. وقد تحملت تركيا مسؤولية كبيرة في إطار نظام التحقق. ففي تركيا توجد إحدى محطات رصد الزلازل الخمسين الرئيسية التابعة لنظام الرصد الدولي. وقد اعتُمدت هذه المحطة.

ونعتقد أن بدء المفاوضات بخصوص معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، والمتابعة المأمولة لمعاهدة ستارت -١ بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، عوامل جديرة بأن تَحْفز إلى نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وعلينا أن نغتنم هذه الفرصة التي ستعزز عملية معاهدة عدم الانتشار وترسخ التعددية الفعلية في ميدان نزع السلاح.

وقد سبق أن شددنا على الأهمية التي يعيرها بلدي للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. فتركيا، بصفتها بلداً يستعمل سواتل منذ ١٥ عاماً، تعتمد على هذه السواتل في الحياة اليومية، وستواصل الاستفادة من الفضاء الخارجي بصورة متزايدة.

وعلى هذا، فإننا نؤيد من حيث المبدأ مقترحات تعزيز الإطار القانوني الدولي القائم الرامي إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويجري معالجة خيارات متنوعة. فالمقترح الذي قدمه كل من الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية يستحق أن ينظر فيه مؤتمر نزع السلاح بكل عناية. ونتطلع إلى تلقي ما تجمّع من ملاحظات على مشروع "المعاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي".

وكانت النقاشات بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الجلسات غير الرسمية مفيدة للغاية. ونستغرب الفكرة القائلة بأن تلك التدابير قد تكون سابقة لصك ملزم قانوناً.

ونرى أن قضية ضمانات الأمن السلبية مكرسة في نظام معاهدة عدم الانتشار. وقد أشار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها لعام ١٩٩٥ إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٩٨٤(١٩٩٥) الذي اعتمد بالإجماع، وكذا تصريحات الدول الحائزة لأسلحة نووية المتعلقة بكل من ضمانات الأمن السلبية والإيجابية. وأشارت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، بدورها إلى هذه القضية بوجه خاص. واتفق المؤتمر على أن من شأن تقديم الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمنية ملزمة قانوناً للدول الأطراف غير الحائزة لتلك الأسلحة أن يعزز نظام عدم الانتشار. واعتُرف أيضاً بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يؤدي دوراً هاماً في تمديد ضمانات الأمن السلبية.

وسيستمر دعم تركيا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبالأخص، قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ويبدو أن مداولاتنا بشأن البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال تعيد تفعيل الإطار العام الذي ظهر في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. واتفق الأعضاء على قيمة مواصلة مناقشة هذه البنود.

وأود أن أقول إننا ما زلنا عند رأينا بأن المخاوف المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تزداد حدة في سياق مكافحة الإرهاب. ويتمثل التحدي في أنواع جديدة من تلك الأسلحة والأجهزة الإشعاعية. وإذا كنا ندين الإرهاب بجميع أشكاله، وهو جريمة بحق الإنسانية ولا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال، فإن علينا أن نظل حذرين من خطر اقتناء الإرهابيين أسلحة الدمار الشامل ومختلف وسائل إيصالها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل معاً، تمشياً مع نص قرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤) وروحه.

وتعد اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية صكاً قيماً. فطبقاً لما تنص الاتفاقية، يكتسي اعتماد تدابير مناسبة وفعالة لمنع وكشف ومعاقبة الاستيلاء على المواد النووية واستخدامها بصورة غير قانونية أهمية بالغة.

وكان دخول الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي حيز التنفيذ في تموز/يوليه ٢٠٠٧ خطوة مهمة في مساعينا المشتركة في هذا المجال.

إن التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارهما بدون ضوابط يهدد السلم والأمن تهديداً شديداً. وهناك أيضاً علاقة وثيقة ومزعجة بين الاتجار غير المشروع والإرهاب. وستستمر تركيا في المساهمة بفعالية في جميع الجهود في إطار الأمم المتحدة ومنابر أخرى من أجل وضع معايير وقواعد فعالة تهدف إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن المناسب انتهاج نهج شامل بشأن تصنيع تلك الأسلحة ومصادرها وتدميرها. ومن المؤكد أن الشفافية وتبادل المعلومات خليقان بالمساعدة على تشجيع تنفيذ المعايير المتفق عليها بين مختلف الأطراف بشأن هذه الأسلحة. وندعم أيضاً تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة. ونرحب باعتماد تقرير موضوعي في الاجتماع الثالث من الاجتماعات المعقودة كل سنتين بين الدول الأطراف في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وتؤيد تركيا إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة تضع حداً للاتجار غير المنظم وغير المنضبط للأسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم ووضع معايير مشتركة للاتجار بها على الصعيد العالمي.

وأود أيضاً الحديث باختصار عن التزامنا بوضع حد للمعاناة الإنسانية التي تسببها أسلحة تقليدية معينة عشوائية الأثر. فقد انضمت تركيا إلى كل من اتفاقية حظر الألغام واتفاقية الأسلحة اللاإنسانية. وما فتئت تركيا تشارك بفعالية في أعمال فريق الخبراء الحكوميين الذي يعمل على وضع بروتوكول يلحق باتفاقية الأسلحة اللاإنسانية بشأن الذخائر العنقودية. ونأمل أن تكثف الدول الأطراف في الاتفاقية جهودها لإصدار وثيقة واقعية وموضوعية في الأشهر القادمة. ومن شأن صك ملزم قانوناً من هذا القبيل أن يغطي ٨٥ في المائة من المخزونات القائمة حالياً التي تظل خارج نطاق اتفاقية الذخائر العنقودية.

وفي الختام، شاركت تركيا في رعاية قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الشفافية في مجال الأسلحة. وتعد الشفافية وتبادل المعلومات عاملين أساسيين في الارتقاء بتنفيذ الإطار المتعدد الأطراف المتفق عليه من أجل تحديد الأسلحة. وتظل هذه القضية معروضة للمزيد من النظر في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سعادة سفير تركيا الموقر على بيانه المهم. والآن، أعطي الكلمة لسعادة سفير الجزائر الموقر.

السيد الجزائري (الجزائر): شكراً سيدي الرئيس، في البداية بودي أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن شكرنا العميق على تسييركم الحكيم لمداولاتنا.

تشكل معاهدة حظر الانتشار النووي حجر الزاوية لمنظومة عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. والجزائر بصفتها دولة طرف في هذه المعاهدة ملتزمة تمام الالتزام بالالتزامات والتعهدات الناجمة عن هذا الصك الدولي.

إن مصداقية هذه المعاهدة شأنها شأن أي صك دولي في مجال نزع السلاح مرتبطة بالشعور بالأمن الذي توفره للدول الأطراف. ولعل من التحديات الكبرى التي تواجه معاهدة عدم الانتشار هو عالميتها لتشمل كل دول العالم.

وتشكل المناطق الخالية من السلاح النووي مساهمة كبيرة لأجل نزع السلاح النووي والوقاية من انتشاره، مما من شأنه توطيد منظومة عدم الانتشار ونزع هذه الأسلحة الفتاكة.

وفي هذا السياق، لا يمكننا إلا أن نعرب عن عميق قلقنا في عدم إحراز أي تقدم في مجال جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية بعد حوالي ١٤ سنة من اتخاذ قرار في هذا الصدد خلال مؤتمر المراجعة والتمديد اللانهائي للمعاهدة سنة ١٩٩٥.

ولعله من المفيد التذكير بأن هذا القرار الذي أُعيد التأكيد عليه خلال مؤتمر المراجعة لسنة ٢٠٠٠ يشكل أحد عناصر الصفقة التي قبِلت على أساسها الدول العربية التمديد اللانهائي للمعاهدة.

وإن دول المنطقة كلها انضمت إلى هذا الصك كتعبير عن حُسن نية وعربون ثقة من طرفها، باستثناء جهة واحدة فقط. هذه الأخيرة التي لا زالت ترفض الانضمام إلى المعاهدة كطرف غير نووي ووضع منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، متحدية لا وبل متجاهلة لقراري مجلس الأمن ٤٨٧ و٦٨٧، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وكذا قرار مؤتمر المراجعة لسنة ١٩٩٥.

وما كانت هذه الجهة لتتمادى في هذا لولا ذلك التعامل بالمعايير المزدوجة والانتقائية والصمت المطبق من البعض حيال هذه الوضعية. ففي حين نسجل تكاثف الجهود هنا وهناك للتصدي لمخاطر الانتشار حتى الافتراض منه، فإن إسرائيل وعلى الرغم من جهرها على لسان وزيرها الأول سنة ٢٠٠٦ بامتلاك قدرات نووية، تبقى تتمتع بنوع من الإعفاء من مثل هذه الإجراءات. وستكون جهود أولئك الذين يرفعون لواء مكافحة الانتشار النووي أكثر مصداقية ونجاعة لو أنها تتعامل بموضوعية وحياد لحالات الانتشار النووي دون تمييز ومحاباة.

ومن غريب الأمور هو تلك الأسباب التي يحاول البعض تقديمها وربط تحرير الشرق الأوسط من السلاح النووي بعملية السلام. إن هذه التحاليل من شأنها أن تقوض منظومة عدم الانتشار لا سيما وأن الجهة الوحيدة التي تملك هذا السلاح بالمنطقة هي من تحتل الأراضي العربية، وهي من ترفض يد السلام العربية الممدودة، وهي من تعرقل أيضاً مسار عملية السلام.

إن إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي يشكل أهمية قصوى بالنسبة لأمن دول المنطقة، وكذلك بالنسبة للاستقرار والسلم في العالم. إن تحقيق هذه الغاية التي هي مسؤولية المجموعة الدولية برمتها يشكل في حد ذاته عامل ثقة لبعث عملية السلام المتعثرة.

ونؤكد مرة أخرى على أهمية وضع قرار سنة ١٩٩٥ حيز التنفيذ، وتحرير المنطقة من هذه الأسلحة الفتاكة، وكذلك على ضرورة أن تضطلع المجموعة الدولية لا سيما الدول

النووية الخمس بمسؤولياتها لأجل اتخاذ التدابير العملية الكفيلة بتطبيق هذا القرار الذي تقدمت به الدول الوديعة للمعاهدة على نحو يُلزم لإسرائيل بالانضمام إلى هذا الصك ووضع جميع منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونُعرب عن أملنا أن يكون مؤتمر المراجعة للمعاهدة لسنة ٢٠١٠، باعتباره المحفل الطبيعي لمعالجة هذه المسألة، في مستوى آمال وطموحات شعوب ودول المنطقة. ونُثني بالمناسبة على التأييد الذي عبَّر عنه السيد وزير خارجية روسيا، يوم ٧ آذار/مارس، لهذا المسعى.

وفي الأخير، بودنا التأكيد على حق دول المنطقة الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وشكراً على كرم الإصغاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سعادة سفير الجزائر الموقر على بيانه. والآن، أعطي الكلمة إلى سعادة سفير الصين الموقر، السيد وانغ.

السيد وانغ تشون (الصين) (*تكلم بالصينية*): سيدي الرئيس، يود الوفد الصيني أن يعرب لكم عن امتناننا على الكم الهائل من العمل الذي اضطلعتم به أثناء رئاستكم مؤتمر نزع السلاح. ففي ظل قيادتكم الموقرة، ساد المؤتمر جو من التعاون البناء. وأجرت الدول الأعضاء نقاشات غير رسمية بشأن بنود جدول الأعمال السبعة؛ وتود الصين أن تعرب عن تقديرها لكم بصفتكم رئيساً وللمنسقين على جميع الجهود التي بذلتموها.

لقد أنصتت الصين باهتمام إلى البيان الذي أدلى به سعادة سفير مصر الموقر الذي أوضح فيه آراءه بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونعتقد أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية خطوة مهمة صوب تحقيق هدف خلو العالم من الأسلحة النووية؛ وهو أيضاً عظيم المغزى من حيث تشجيع نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي، علاوة على تشجيع السلم والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي. ومن الملح للغاية تعزيز جهود منع الانتشار في منطقة الشرق الأوسط. فقد اعتمد كلا مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار لعامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ قرارات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وما انفكت الصين تحترم وتدعم جهود الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي وفقاً للظروف السائدة في مناطقها وعلى أساس اتفاقات طوعية ومشاورات متكافئة. وتأمل الصين بكل صدق أن تنفَّذ بفعالية قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالموضوع وأن تسعى جميع الأطراف في الدورة الثالثة القادمة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار إلى إيجاد سبل لتطبيق القرارات المتصلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التي اعتمدت في المؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار لعامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سعادة سفير الصين الموقر على بيانه. والآن، أعطي الكلمة إلى وفد إسرائيل الموقر.

السيد إسحاقي (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، لما كانت هذه أول مرة يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي بأن أهنئكم على الطريقة التي تديرون بها مهامكم. ونتوقع أن يتولى باقي الرؤساء الستة مهامهم الرئاسية أيضاً بمهنية ونزاهة وعدم السماح للأمور السياسية باعتراض طريق رئاسة مؤتمر نزع السلاح والحفاظ على مصداقيته.

ولم نكن ننوي مخاطبة المؤتمر في هذه المرحلة، لكننا سمعنا في وقت سابق بيان مصر وغيرها من الدول بشأن الرغبة في تنفيذ قرار اعتُمد في محفلٍ ليست إسرائيل، كما تعلمون، دولة طرفاً فيه. وقد اعتُمد ذلك القرار دون أن تدعمه إسرائيل. إننا هنا في مؤتمر نزع السلاح – وليس في سياق معاهدة عدم الانتشار – وينبغي أن نحترس من هذا الأمر.

وأود تذكير كل واحد بأن إسرائيل تنضم إلى توافق الآراء بشأن قرار يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في سياق اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. إننا نفعل ذلك رغم الصعوبات الجوهرية الكبيرة التي نواجهها مع بعض أحكام ذلك القرار.

وأود أيضاً التذكير بأن من الراسخ والمعترف به في العديد من الوثائق الدولية، التي تعود إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، والتي تلتها وثائق أخرى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يجب أن يقوم على ترتيبات تتوصل إليها جميع دول المناطق المعنية بحرية. ويتبين من تجارب مناطق أخرى في العالم، حيث أنشئت مناطق خالية من الأسلحة النووية، أن ذلك قد تم عندما سمحت ظروف المنطقة به وكانت التهديدات قد خفت بكثير. ويصدُق الشيء نفسه على الوضع في الشرق الأوسط حيث تدأب بعض الدول في الانتشار، بما فيه الأسلحة النووية، علاوة على دعمها الفعال للإرهابيين. ثم إن عدم استتباب السلام وعدم الاعتراف المتبادل والتهديدات التي تمس وجود دوليتي عوامل تظل للأسف سمة بارزة من سمات الثقافة السياسية السائدة في منطقتي.

إن طرح قضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح يتناقض في واقع الأمر مع مفهوم الترتيبات التي تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بحرية. إنها محاولة أخرى لتجنب الحوار المباشر مع إسرائيل والاستمرار في ثقافة الكراهية وعدم تشجيع أي شيء يسمح بإنشاء تلك المنطقة.

إن أي دولة في المنطقة، بما فيها الدول الموجودة في هذه القاعة، تعرف تماماً أين نوجد، وهي حرة في أن تأتي إلينا وتتصل بنا في أي وقت لإجراء حوار مباشر ينبني على السلام والأمن المتبادل. ومن المؤكد أن مصطلحات مثل إرغام أو إجبار دولة واحدة لا يفيد كثيراً في هذا الاتجاه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مندوب إسرائيل الموقر على بيانه.

ليس لدي متحدثون آخرون على القائمة. فهل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك. الظاهر أن مندوب بنغلاديش يود إلقاء كلمة. تفضل.

السيد كازي (بنغلاديش) *(تكلم بالإنكليزية):* سيدي الرئيس. بداية، أود إبلاغكم باعتذار سفير بلدي لأنه لا يستطيع البقاء هنا لأن عليه أن يرأس اجتماعاً آخر في هذا المبنى.

باسم مجموعة الـ ٢١، نود تهنئتكم وفريقكم على نجاحكم في إنجاز أعمال الرئاسة الثانية لدورة عام ٢٠٠٩.

ويتشرف وفد بلدي بالإعراب نيابة عن المجموعة، عن بالغ تقديره وامتنانه لجدارتكم في إدارة مؤتمر نزع السلاح.

ونقدر المهام الجسام التي أنجزتموها أثناء توليكم سدة الرئاسة. ونشيد بقيادتكم التي أدت إلى توافق في الآراء عن طريق مشاورات واسعة النطاق بشأن قضايا تباينت فيها آراء المجموعات الإقليمية. ونعترف بالجهود التي بذلتموها لزيادة زخم عملنا. ونشكركم على تحديد معالم مداولاتنا المقبلة.

ونعترف بأن عدداً من الوجهاء من الدول الأعضاء، في ظل رئاستكم، خاطبوا مؤتمر نزع السلاح في إطار الجزء الرفيع المستوى. وبالمثل، جرت المناقشات المواضيعية في سياق جميع البنود من جدول أعمالنا.

إن عضويتكم في مجموعة الـ ٢١ مبعث فخر لها لما أبديتموه من التزام في رئاستكم المؤتمر. ونتطلع إلى الاستفادة من خبرتكم الواسعة ومواهبكم في مستقبل الأيام.

ويسرنا أنكم ستسلمون المشعل إلى عضو آخر في مجموعتنا، سعادة سفير الجزائر الموقر. وكلنا ثقة في حكمة خلفكم وقدرته على توجيه دفة عملنا. نتمنى له كل التوفيق ونؤكد له دعمنا اللامحدود في الاضطلاع بولايته.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية):* أشكر مندوب بنغلاديش الموقر على بيانه وأشكره أيضاً بالخصوص على عباراته الرقيقة التي قالها في حق الرئاسة.

هل بينكم وفد آخر يريد مخاطبة الحضور في هذا الوقت؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

اسمحوا لي بأن أدعو المؤتمر إلى النظر في طلبين إضافيين اثنين تلقيناهما من دول ليست أعضاء في المؤتمر للمشاركة في أعمالنا بصفة مراقب إبان هذه الدورة. ويرد الطلبان في الوثيقة CD/WP.551/Add.4 وقد جاءا من أرمينيا وآيسلندا.

هل أفهم أن المؤتمر قرر دعوة أرمينيا وآيسلندا إلى المشاركة في أعمال المؤتمر طبقاً لنظامه الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

واسمحوا لي بأن أشكر في هذه اللحظة جميع الوفود على العبارات الرقيقة التي قالوها في الرئاسة من وقت لآخر أثناء رئاستنا المؤتمر. ولما كانت هذه آخر جلسة في ظل رئاسة زمبابوي، أود اغتنام الفرصة لتقديم بعض التعليقات البسيطة.

اليوم تنتهي رئاستي للجزء الخاص بالدورة من مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٩. وكانت الأسابيع الأربعة الأخيرة فترة مشاورات واستماع وتعلّم. وما تعلمته استفدت منه على الصعيد الشخصي أيما استفادة وأرجو أن يكون بلدي أكثر تهيؤاً لمؤتمر نزع السلاح من ثم.

وبالخصوص، يجب أن أعرب عن امتناني لفريق الزملاء السفراء الذين لم أكن لأقدم شيئاً لولا روح التعاون والسخاء التي يتحلون بها. هؤلاء الزملاء الرؤساء الستة، سفراء كل من فييت نام والجزائر والأرجنتين وأستراليا والنمسا، هم أركان عملنا الجماعي هنا. واسمحوا لي بأن أعرب لهم عن عرفاني على التزامهم الراسخ بنزع السلاح وعلى صداقتهم.

وأعتقد أنني أتحدث باسم الجميع عندما أقول إنه لفخر وشرف لنا أن نستمع إلى بيانات مهمة من زوار موقرين من عواصم كل من النرويج وشيلي وإيطاليا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي هذا الصباح فقط من ألمانيا أثناء فترة رئاسة زمبابوي المتواضعة. وانضاف إلى هؤلاء الزوار في الختام سعادة السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي الموقر، الذي وجه خطاباً مهماً إلى مؤتمر نزع السلاح في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩. ونحن مدينون كثيراً بالعرفان لكل هؤلاء الزوار.

وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، قدم منسقو المسائل المواضيعية السبع المنبثقة عن إطارنا التنظيمي الوارد في الوثيقة CD/WP.553 إلى الرئاسة ملخصات شفوية للمناقشات تحت توجيههم. أشكر السفراء الموقرين لكل من شيلي وإيطاليا وكندا والسنغال وبلغاريا وسري لانكا وإندونيسيا، دون ترتيب معين، على العمل المتميز الذي قدموه. وستنظر الرئاسة في طريقة التصرف في عملهم لاحقاً.

وفي الختام، لم نكن نستطيع تقديم شيء في المؤتمر لولا تفاني أمانة مؤتمر نزع السلاح في العمل. أشكرها شكراً جزيلاً على تفانيها في عملنا وصداقتها التي تنم عن سجية طيبة.

أتمنى كل التوفيق لخلفي، سعادة سفير الجزائر الموقر، زميلي وأخي إدريس الجزائري.

وأشكر السيد موتشيكا، من بعثة بلدي، على أنه تحقق من أني لم أفعل أو أقل هنا ما يشوه سمعة بلدي الحبيب: زمبابوي.

أشكركم جميعاً.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. ستعقد الجلسة الرسمية القادمة في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ١٧ آذار/مارس في هذه الغرفة. وسيخاطب وزير خارجية الجزائر الموقر المؤتمرين في ذلك الحين.

هل يرغب أحد الوفود في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك.

رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.